آثار منظمة التجارة العالمية WTO
على الدول المنظمة إليها

المدرس المساعد

أياد عبد علي سلمان الشمري

جامعة القادسية/ كلية التربية

الأستاذ الدكتور

رضا عبد الجبار الشمري

جامعة القادسية/ كلية الآداب

آثار منظمة التجارة العالمية WTO على الدول المنظمة إليها

المدرس المساعد
أياد عبد علي سلمان الشمري
جامعة القادسية/ كلية التربية

الأستاذ الدكتور
رضا عبد الجبار الشمري
جامعة القادسية/ كلية الآداب

المقدمة

تعد التجارة من النشاطات الاقتصادية الحيوية المؤثرة في قوة الدولة ووزنها السياسي لأنها تنشط العمل والاستثمارات وتقوي القدرة الشرائية وتجلب المواد الخام الإستراتيجية والعملات الصعبة[1] ومن خلالها تستطيع الدولة أن تطل على العالم وعلى ما يحيط بها من أقاليم جغرافية وسياسية تستفيد منها وتفيدها وتبني معها علاقات دولية اقتصادية تقوي اقتصادها وتسهل عليها بناء قوتها وتعطيها مكانتها الدولية، وكلما زاد التقدم العلمي وتوسعت عمليات الإنتاج وزاد حجم سكان الدولة ونشاطاتها وفعالياتها زادت أهمية التجارة وزادت الحاجة إلى تنظيم العمليات الجارية ولهذا سعت دول العالم المنتصرة في الحرب العالمية الثانية إلى إعلان مثل هذا الهدف ولكن بدلاً من أن تأسس منظمة التجارة العالمية ظهرت اتفاقية الگات (GATT) الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (General Agreement On Tariffs and Trade) عام ١٩٤٧ لتحقيق مصالح القوى الكبرى بدلاً من أن تهتم بتنظيم العمليات التجارية ووضع قوانينها وقواعدها التي تخدم جميع الدول.

مشكلة البحث

يمكن صياغة مشكلة البحث بالسؤال الآتي :

ما هو الدور الاقتصادي والسياسي المتوقع أن تلعبه منظمة التجارة العالمية WTO لاسيما انها تأسست في زمن الهيمنة الأمريكية على المؤسسات الدولية والتفرد الأحادي الأمريكي بميزان القوة في العالم وما هي آثارها على الدول المنضمة إليها.

فرضية البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث يتضح إن تأسيس منظمة التجارة العالمية WTO في إعلان مراكش يوم ١٩٩٤/٤/٢٥ زمن الهيمنة الأمريكية الغربية على العالم ما هو إلا دليل على تكريس مبادئ هذه المنظمة لخدمة مصالح الدول المتقدمة المهيمنة على العالم، ولكي تواصل الدور الذي قامت به الگات ولكن بثوب جديد هذه المرة أساسه اغتصاب حقوق ومصالح الدول النامية وتعميق تبعيتها في ظل ما يعرف بمبادئ حرية التبادل التجاري، بحيث تفتح الدول النامية أسواقها للدول المتقدمة وتصبح أقاليم تابعة لها تستحوذ وتسيطر على خيراتها ومواردها لأن الظروف السياسية والاقتصادية للدول النامية لا تؤهلها لخوض غمار التنافس الدولي إذا ما قللت الدعم الاقتصادي لقطاعاتها الإنتاجية أو إذا ما رفعت الحماية الوطنية لأنها غير قادرة على منافسة السلع والبضائع الأجنبية الأكثر جودة والأقل سعراً. وللتحقق من فرضية البحث اعتمد الباحثان على المنهج التحليلي في الدراسات الجيوبوليتيكية والجغرافية السياسية مستعينين بالمنهج التأريخي لكشف بعض الحقائق عن تطور الگات وظهور منظمة التجارة العالمية WTO.

نبذة تأريخية عن تطور الگات GATT ومبادئها العامة وظهور منظمة التجارة العالمية WTO

لقد ولدت منظمة التجارة العالمية WTO من رحم الگات GATT

وهذه الأخيرة هي (الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة) هدفها المعلن هو تنظيم التجارة العالمية وتحريرها من القيود الگمركية. وذلك وفق مبادئ هذه الاتفاقية التي تأسست في مؤتمر دولي عقد في جنيف عام ١٩٤٧، وبدأت أمانتها العمل في جنيف عام ١٩٤٨[٢] وكانت الدول الموقعة على الاتفاقية حينذاك ٢٣ دولة هي (الولايات المتحدة، بريطانيا، استراليا، بلجيكا، البرازيل، كندا،بورما،سيلان،شيلي، جيكوسلوفاكيا، كوبا، فرنسا، الهند، باكستان، وسوريا ولبنان ولوكسمبرك وهولندا ونيوزلنده والنرويج ورووديسيا الجنوبية واتحاد جنوب أفريقيا، والصين)[٣]. وقد وقعت هذه الدول على لائحة لتنظيم التجارة وخفض التعريفة الگمركية على خمس حجم التجارة الدولية ويتضح ان معظم الدول المنضمة إلى هذه الاتفاقية هي من الدول الصناعية وبعض الدول النامية التي ما زالت تدور في فلك الأوساط الاستعمارية علماً ان سوريا ولبنان قد انسحبت عام ١٩٥١. وفي ٢٤ آذار ١٩٤٨ وافقت ٥٣ دولة حضرت في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة الدولية والعمالة في هافانا وتضمن الفصل الأول من ميثاق هافانا هو تأسيس منظمة التجارة العالمية، وكان الهدف من إنشاء هذه المنظمة هو تأسيس منظمة متخصصة لتحقيق اقتصاد دولي متوازن وقابل للنمو على أساس تشجيع التبادل التجاري وضمان حرية تبادل السلع والخدمات والعمل على تخفيض التعريفة الگمركية وتسوية المنازعات والخلافات التجارية الدولية. ولكن الحكومة الأمريكية التي وافقت على ميثاق مؤتمر هافانا المتعلق بإنشاء منظمة التجارة العالمية WTO انسحبت بسبب عدم حصول مصادقة الكونگرس الأمريكي على الانضمام إلى هذه المنظمة لأنها لا تحقق أهدافها ومصالحها غير المشروعة، وخاصةض التعريفة { تحقيق اقتصاد دولي متوازن وقابل للنمو على أ فيما يتعلق بنظام التصويت الذي لا يأخذ بنظر الاعتبار الثقل الاقتصادي للدول الأمر الذي أفشل عملية تأسيس هذه المنظمة التي لم تدخل حيز التنفيذ[٤].

وهذا الأمر جعل الگات تأخذ دوراً فعالاً في مجال التجارة الدولية بعد أن أخذت الرعاية الكاملة من قبل الدول الصناعية المتقدمة لأنها تخدم مصالحها الاقتصادية خاصة بعد ما أحدثته الحرب العالمية الثانية من دمار في معظم هذه الدول[٥] . ومنذ ذلك الحين عقدت الدول المنضمة إلى هذه الاتفاقية ثمانية جولات من المفاوضات التجارية على مدى تصف قرن تقريباً، كان أولها عام ١٩٤٩ وذلك في فرنسا واتفقت ١٣ دولة من الدول الأعضاء في الاتفاقية على تخفيض التعريفة الگمركية على ٥٠٠ سلعة، وفي عام ١٩٥٠ بدأت جولة أورغواي حيث اتفقت ٣٨ دولة من الدول الأعضاء على تخفيضات گمركية على ٨٧٠٠ سلعة، وفي عام ١٩٥٦ بدأت مفاوضات جنيف وفي عام ١٩٦٠ بدأت جولة دبلون في جنيف أيضاً وضمت ٢٦ دولة، وفي عام ١٩٦٤ بدأت جولة كندي التي عقدت في جنيف أيضاً، وفي عام ١٩٧٢ بدأت جولة طوكيو التي شاركت فيها ١٠٢ دولة من الدول الأعضاء، وفي عام ١٩٨٦ بدأت آخر الجولات وأكثرها أهمية لما تضمنته من اتفاقيات ومناقشات استمرت حتى عام ١٩٩٤[٦]. وخلال المسيرة الطويلة من عمل الگات لم يقتصر عملها على الاتفاقية العامة للتعريفات الگمركية بل اشتمل على نوعين آخرين من الاتفاقيات هما[٧]:

١- مجموعة من الاتفاقيات التي ظهرت في نهاية جولة طوكيو بين عامي (١٩٧٣-١٩٧٩) وهي ما يطلق عليها (الاتفاقيات الجمعية) (Pluri lateral Agremets) التي لا تلزم جميع الدول المنضمة للگات بل تشمل الدول المتفقة عليها. وفي جولة أورغواي تحولت هذه الاتفاقيات إلى (اتفاقيات الأطراف) وألزمت جميع الدول المنضمة إلى الگات بالالتزام بها مثل (اتفاق مكافحة الإغراق) (واتفاق الدعم).

٢- اتفاقية الألياف المتعددة والتي تنظم تجارة المنسوجات والملابس وفق استثناء من القواعد العامة للگات إذ تحدد حصصاً لصادرات الدول النامية من

المنسوجات إلى الدول المتقدمة.

كما تؤدي الگات GATT ثلاث وظائف[٨] هي:

١. الإشراف على تنفيذ المبادئ والقواعد والإجراءات التي تتضمنها الاتفاقيات المختلفة.

٢. تنظيم جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من أجل استقرار مستويات أعلى لتحرير التجارة.

٣. الفصل في المنازعات التي تقع بين الدول بشأن علاقاتها الخارجية.

الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية WTO

يشترط بالدول التي ترغب الانضمام على عضوية WTO أن تكون عضواً في الأمم المتحدة، وعليها الالتزام بكل الاتفاقيات التي تم إبرامها منذ عام ١٩٤٧ إلى أن تحولت الگاتGATT إلى منظمة التجارة العالمية WTO عام ١٩٩٥. وتسبق العضوية مفاوضات شاقة وطويلة بين المنظمة والدولة الراغبة في العضوية، يتم فيها تحديد مجالات تحرير التجارة التي تلتزم بها الدولة، وذلك وفقاً لمستوى النمو الاقتصادي لهذه الدولة، كما إن الانضمام للمنظمة لا يعني التطبيق الفوري لكل الاتفاقيات، وإنما يتم ذلك تدريجياً على أن لا تزيد فترة التطبيق عن المدة المحددة والتي لا تزيد عن عشر سنوات[٩].

على الدولة الراغبة بالانضمام إلى المنظمة أن تقدم معلومات كاملة عنها من أنظمة تشريعية وإدارية وتنفيذية واقتصادية وقانونية... إلخ، وتقوم المنظمة WTO بوضع الشروط بتعديل التشريعات التي تراها مناسبة حتى تقبل العضوية فيها استناداً على البيانات التي تقدمها الدولة الراغبة في العضوية من گمارك وضرائب ووسائل اتخاذ القرار في الدولة، ولهذا السبب من يجد صعوبة في استيفاء شروط الانضمام إلى المنظمة وقبول عضويتها[١٠] وذلك لأن بعض هذه الجوانب تمس سيادة الدولة.

بالرغم من السلبيات الكثيرة التي قد تواجهها الدول النامية والأقل نمواً من جراء دخولها في WTO تتسابق للانضمام إلى المنظمة العالمية باعتبارها أمراً واقعاً، وأملاً منها في تحسين أوضاعها الاقتصادية في المستقبل وبالتالي تستطيع أن تستفيد من مبادئ المنظمة وخاصة حرية التبادل التجاري ورفع القيود أمام التجارة الدولية. في ١٩٩٤/٤/١٥ في مراكش كان عدد الأعضاء ١٠٩ دولة ثم ازداد العدد ليبلغ ١١٠ إعلان المنظمة في ١٩٩٥/١٠/٢٥، ثم ازداد العدد إلى ١٤٩ دولة في ٢٠٠٦/٨/٣١[١١]، ثم أصبح العدد ١٥٣ دولة في ٢٠٠٨/٨/٢٣ (حسب الجدول ١)، وبلغ عدد الدول بصفة مراقب نحو ٣٠ دولة[١٢].

أما عدد الدول العربية المنضمة للمنظمة فقد بلغ ١٢ دولة هي (البحرين ومصر والأردن والكويت وموريتانيا والمغرب وعُمان والسعودية وتونس وجيبوتي والإمارات وقطر) و٦ دول بصفة مراقب هي (الجزائر والعراق ولبنان وليبيا والسودان واليمن) حتى ٢٠٠٨/٨/٢٣ (جدول ١)، لاحظ خريطة رقم (١)، ولاحظ في نهاية البحث جدول (١) الدول الأعضاء والمراقبين في منظمة التجارة العالمية مع تاريخ انضمامها لغاية تموز ٢٠٠٨.

خريطة (1) الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية سنة 2008.

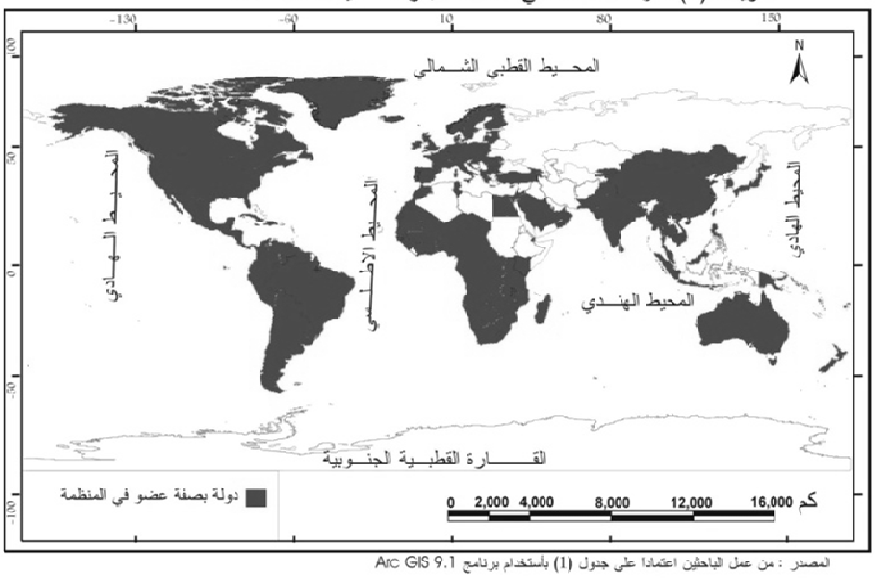

المصدر : من عمل الباحثين اعتمادا على جدول (1) باستخدام برنامج Arc GIS 9.1

ويرى البعض ان بعض الدول النامية تسارع الخطى للانضمام للمنظمة بالرغم من السلبيات التي ترافق هذا الانضمام، ولمواجهة هذه السلبيات فعلى هذه الدول القيام بما يأتي[١٣]:

١- محاولة مد نطاق الإعفاءات المقررة سواء بالنسبة للمدة أو القطاعات محل التنظيم، إن ذلك يتطلب حث الدول المتقدمة على مراعاة المشاكل المزمنة التي تقابل الدول أثناء تطبيق الاتفاقية، والاستمرار في التسامح والمرونة في تطبيق الحماية ودعم النشاطات الاقتصادية في الدول النامية.

٢- مطالبة الدول النامية للدول المتقدمة بسريان حرية التجارة على كل من حركة العمالة والبترول والصناعات البتروكيمياوية، كون للدول النامية قدرة تنافسية واضحة من هذه القطاعات.

٣- على الدول النامية في عصر التكتلات التجارية الانضواء تحت نطاق أحد صور التكامل الإقليمي (مطلقة تجارة حرة أو اتحاد گمركي) الأمر الذي يكفل للدول النامية القدرة على المنافسة مع الدول المتقدمة والإعفاء من تطبيق نصوص اتفاقات منظمة التجارة العالمية على العلاقات فيما بينها، طبقاً للمادة ٢٤ من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الگمركية.

يتضح من آراء كثير من الخبراء في الشؤون التجارية والاقتصادية بأن الانضمام إلى المنظمة بات قدراً محتوماً، بالرغم من التحديات التي تواجهها الدول النامية من انضمامها للمنظمة، لأن الاتفاقية صيغت للحفاظ على المكتسبات والحقوق لمن يملك حقوقاً ومكتسبات أما الذي لا يملك شيئاً فليس له شيء يحافظ عليه، وبالتالي فيجب أن يكون لنا حقوق ومكتسبات، وهذا لا يتم إذا لم نتحول إلى دول متقدمة. ونحن أمام تحدٍ، فأما أن نغير واقعنا الاقتصادي والتكنولوجي، إذا ما اعتبرنا ان القادم إلينا بمثابة كارثة، فإن الكوارث في الكثير من المرات تصنع الأمم وتوقظها من سباتها[١٤].

الآثار الاقتصادية والسياسية للمنظمة الدولية على الدول النامية والمتقدمة

إن ما يتردد عن موضوع حرية التجارة في العالم وبداية عصر الحرية التجارية فهو يأخذ باب التفاؤل في تنمية الاقتصاد العالمي وتخليص العالم من أزماته الاقتصادية سواء للدول النامية أو المتقدمة، ونجد البعض يرى العكس من ذلك تماماً. وللتوصل إلى الحقيقة فلا بد من تناول الآثار السلبية الإيجابية التي ستحصل عليها الدول المتقدمة والنامية من جراء إجراءات حرية التجارة العالمية وهنا لا بد من الإجابة على السؤال التالي هل ان المخططين والمنفذين لمبادئ التجارة العالمية من الگات وإلى يومنا هذا سوف يعملون وفق مبادئ الگات ومبادئ المصالح المشتركة لعموم دول العالم أم على أساس المصالح الذاتية والمنافع التي ستجنيها الدول المتقدمة؟.

قبل الإجابة على هذا السؤال لا بد من التعرف على مهندسي وواضعي مبادئ الگات، سوف نجد ان الدول المتقدمة هي التي وضعت وفصلت مبادئ الگات وقوانين وأنشطة التجارة العالمية على وفق ما يخدم مصالحها. أما دور ممثلي الدول النامية مهما كانت إمكانيات مفاوضات سوف لن تصل إلى خبرة وقدرات من كان وما زال يسيطر على التجارة العالمية منذ ما يقرب من ثلاثة قرون تقريباً، ولهذا فإن الدول المتقدمة عملت على تفصيل مبادئ الگات وفق ما يخدم مصالحها التجارية والاقتصادية. كما جعلت مطاطية هذه المبادئ تسخّر لخدمة مصالحها من خلال الالتفاف على المبادئ والقوانين التي تحكم الگات. ويمكن أجمال آثار المنظمة على الدول النامية والمتقدمة وكما يلي:

أولاً: آثار منظمة التجارة العالمية على الدول المتقدمة:

إن المبادئ التي تعمل على ترسيخها منظمة التجارة العالمية (WTO) في مجال توسيع التبادل التجاري وحرية التجارة، وبلا شك تتوافق مع أسس

العمل في النظم الرأسمالية التي بنيت على المنافسة وحرية السوق وتنظيم العلاقات الاقتصادية وفق العرض والطلب الأمر الذي ولد لديها خبرة في مجال المنافسة الدولية وبالتالي فإن كثيراً من المعنيين بالشؤون الاقتصادية يؤكدون على ان الدول المتقدمة هي التي تجني فوائد وثمار ومكاسب منظمة التجارة العالمية[١٥] التي أخذت تحكم سيطرتها على إدارة النظام التجاري العالمي الجديد، ومن خلال تعاون منظمة التجارة العالمية ومؤسسات برتن وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) بحيث استطاعت من خلال هذه المؤسسات الدولية من إدارة للاقتصاد العالمي، هناك وعي عالمي مضاد لدور منظمة التجارة العالمية اتجاه الدول النامية لعد ديمقراطيتها وإنها جاءت لحماية مصالح الدول الرأسمالية المتقدمة على حساب البلدان النامية وهذا هو أحد أهم أسباب فشل مؤتمر سياتل[١٦].

ومن بين أهم المكاسب التي تحققها الدول المتقدمة من جراء حرية التبادل التجاري وفق مبادئ منظمة التجارة الدولية (WTO) وهو ما يأتي:

أ.في المجالات الاقتصادية:

إن الاقتصاد هو عصب الحياة بالنسبة للدولة وأهم عوامل تطورها ولهذا فإن الدول الصناعية التي بلغت مراحل متقدمة من التطور الصناعي والاقتصادي تشهد أسواقها بين الحين والآخر ركوداً اقتصادياً لأسباب داخلية أو خارجية. ولهذا نجدها دائمة البحث عن منافذ عالمية لتحريك اقتصادياتها الراكدة، وتجد هذه الدول في إطار مبادئ حرية التجارة العالمية خير متنفس لمشاكلها الاقتصادية فمن خلال مبادئ الگات ووريثتها الحالية منظمة التجارة العالمية (WTO) تحقق الدول المتقدمة مكاسب كبيرة من أبرزها:

فتح أسواق عالمية جديدة وذلك من خلال رفع القيود الگمركية ووسائل الحماية التي كانت تعتمدها معظم دول العالم، فنجدها دائماً تدعو

إلى مثل هذه الدعوات من أجل تنشيط الحركة الاقتصادية فيها وتحقق أرباحاً مادية كبيرة من جراء دخول الأسواق الجديدة.

الحصول على المواد الأولية والخامات المعدنية والسلع نصف المصنعة بأسعار زهيدة من الدول النامية العاجزة عن استثمار مواردها الطبيعية.

إن التنافس مع الدول النامية في أسواقها وفي عقر دارها محكوم عليه مسبقاً لأن بضائع وسلع الدول النامية لا تستطيع أن تنافس السلع الأجنبية المصنعة في الدول المتقدمة لا من حيث النوعية ولا من حيث السعر.

إن حرية التجارة في مجال الخدمات في ضوء الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس) سوف تحقق للدول المتقدمة مكاسب كبيرة في هذا المجال حيث تفتح لها أسواق الدول النامية لإقامة فروع لها لتأدية الخدمات وخاصة الخدمات المالية والمصرفية وخدمات النقل البحري والجوي[١٧] لأن مجال الاستثمار أيضاً سيتحول إلى الأماكن المضمونة والمستقرة والتي تتوفر فيها عوامل التوطن الصناعي والخدمي وهي بلا شك سوف تكون الدول المتقدمة.

إن من بين الأمور التي طرحت في جولة أورغواي وتمخضت عن حصول اتفاقية في مجال حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) التربس وتشتمل هذه الاتفاقية على تنظيم استثمار النتاجات الفكرية في مختلف المجالات (الاختراعات، حقوق النشر والتأليف بضمنها برامج الحاسوب والمعلوماتية وجميع المعلومات السرية والتصميمات التخطيطية بما فيها تصميمات المنسوجات الصناعية[١٨]. وبما ان الدول الصناعية هي التي تمتلك معظم الاختراعات ومصادر المعلوماتية الفكرية والتصاميم والمبتكرات في المجالات المختلفة فإنها أصرت على إدراج هذه الاتفاقية في نطاق منظمة التجارة العالمية[١٩]. وهذا الإجراء ما هو إلا وسيلة لحماية الاختراعات والمبتكرات الموجودة لدى الدول الصناعية وإيجاد منفذ مشروع لبيعها إلى الدول النامية وحجب المعلومات والتكنولوجيا المتقدمة ومنع وصولها من جذورها والمتمثلة

بالاختراعات والابتكارات والتصاميم.

ولهذا من بين أهم أسباب طول جولة أورغواي هي الاتجاهات الحمائية في أوربا وأمريكا وهي في نمو مستمر وفي الوقت الذي أعلن فيه عن اختتام أعمال جولة أورغواي في جنيف كان وزراء الصناعة في الاتحاد الأوربي يقررون تقديم دعم ضخم لصناعة الصلب التابعة للقطاع العام في ألمانيا وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال[٢٠].

أما عن الآثار السلبية على الدول المتقدمة فهي بلا شك محدودة وتطغي عليها الإيجابيات الكبيرة التي حققتها هذه الدول من جراء حرية التجارة أو السعي إلى تخفيف القيود الگمركية على حركة التجارة العالمية وذلك لأن المخططين وواضعي جدول أعملا جولات الگات هم الدول المتقدمة، التي تصيغ القرارات وفق مصالحها الخاصة ولا تدخل السلبيات إلا في نطاق ما يحصل من تنافس بين هذه الدول عن الأسواق العالمية، والذي استطاعت أن تحد من آثاره السلبية من خلال الشركات المتعددة الجنسية والتي تشترك في تكوين رؤوس أموالها الدول المتقدمة لأن المفاوضات التي تمت والتي ستتم في إطار الگات ومنظمة التجارة العالمية سوف لن يكون منصباً على حرية التجارة والمنافسة والتكافل والتمتع بفضائل الحرية الاقتصادية بل استندت إلى الصراع بين التكتلات الاقتصادية الكبرى الجديدة[٢١]. ومن الجدير بالذكر ان الدول تستفيد من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وذلك بحسب درجة تقدمها الاقتصادي والتكنولوجي وقدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية، وهذا يعني ان كل الدول تستفيد من الانضمام ولكن بدرجات مختلفة مما يشجع الأقل استفادة على العمل الحثيث على التقدم والتطور الاقتصادي لحماية مصالحها وإمكانياتها.

نستنتج ان التقدم العلمي والاقتصادي هو سبب استفادة الدول النامية والمتقدمة من مبادئ WTO وهي تفيد بدرجات متفاوتة حسب درجة تقدمها

ومواردها ومدى قوتها السياسية والاقتصادية وهذا يعني ان لا مجال أمام الدول النامية إلا خيارين أما أن تطور نفسها وتعد عدتها للنهوض والتقدم لمواكبة التطورات العالمية...الخ أو مواجهة هذه التحديات عن طريق تكتل عالمي كبير يواجه الهيمنة للدول الكبرى وهذا أمر مستبعد لأن معظم الدول بعد عام ١٩٩١ سارت في خنوع واتجهت إلى خدمة الولايات المتحدة الأمريكية، وما تسن المنظمات الدولية والإقليمية لا سكن ان تحقق هذا الهدف كمنظمة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي والجامعة العربية....الخ.

ب. الآثار السياسية لمنظمة التجارة العالمية على الدول المتقدمة:

إن ما تحصل عليه الدول المتقدمة من امتيازات تجارية واقتصادية كبيرة جداً ينعكس بشكل أو بآخر على قوتها السياسية، فعموم الدول الصناعية الكبرى ذات الاقتصاديات القوية كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا قوى ذات دور سياسي واضح سواء كان مباشراً كما الولايات المتحدة أو غير مباشر كما تسلكه الدول الأخرى. والامتيازات الاقتصادي للدول المتقدمة تطغي على بعض الآثار السلبية التي تنتج من جراء حرية التجارة والانضواء تحت ضغوط الاقتصاد العالمي والحرية الاقتصادية، فكثير من السياسيين في الدول المتقدمة أخذ يدرك الأبعاد السياسية والاقتصادية الخطيرة التي يمكن أن تؤثر على بلدانهم ولكن بسبب قوة التيارات التي تسير في طريق الحرية التجارية وعولمة الاقتصاد تجعل هذه الدول تغض النظر عن الوقوع في مواجهة التيارات القوية للدول الكبرى مثل الولايات المتحدة فضلاً عن كون معظم الدول المتقدمة ترتبط مع بعضها البعض بمصالح قوية جداً في مواجهة دول الجنوب وليس المواجهة مع بعضها البعض.

إن عدم اعتماد التصويت في القرارات التي تتخذها المنظمة هو نقطة ضعف وهذا يعود إلى إن ٧٥٪ من الدول النامية إذا ما أخذت صوتاً لكل

دولة فإن كثيراً من القرارات أو جميعها سوف يصب في مصلحة الدول النامية وهذا ما تخطط له الولايات المتحدة وحلفائها الذين يشكلون قلة عددية، ولهذا تتبنى قراراتها بالتوافق، عدا بعض الحالات الفردية التي يصوت عليها.

وعند مراجعة ما حصل في حرب الخليج الثانية على العراق نجد ان كثيراً من الدول التي شاركت بشكل رمزي لا ترغب في مثل هذه السياسات العدوانية، وهذا يعني ان بعض الدول المتقدمة أيضاً أصبحت مسلوبة الإرادة من الناحية السياسية، وهذه الدول ما تلبث أن تتعرض وبشكل مستمر إلى هزات اقتصادية وضغوطات سياسية من جراء انضمامها في المناطق الحرة وتطبيق مبادئ منظمة التجارة العالمية، فكثير من الدول الأوربية كانت تتوقع أن تحصل على أرباح كبيرة ويرتفع مستوى المعيشة فيها وسيظل العجز في موازنتها الحكومية إلا ان العكس هو الذي حصل فالسوق الأوربية تركت الصناعة الأوربية تترنح تحت ما أسمته صحيفة Die Zeit (سياسة المنافسة) التي أدت إلى ارتفاع عدد العاطلين عن العمل وزيادة العجز في الموازنات الحكومية والنمو الاقتصادي أقرب إلى التباطؤ منه إلى التسارع[٢٢]، ولا أفضل وأدق من تعبير هانس بيتر مارتن وهارالد شومان من وصف الدول الرأسمالية التي أصبحت مسلوبة الإرادة عندما يقولان: (على ما يبدو فقد انطبقت مصيدة العولمة على فريستها على نحو لا مفر منه فها هي حكومات أغنى وأكبر دول العالم تبدو وكما لو كانت أسيرة سياسة لم تعد تسمح بأي توجه آخر[٢٣]).

وما يظهر من انفلات اجتماعي واقتصادي في ظل العولمة أصبح يشكل خطراً كبيراً على المجتمع الغربي فقد أشار أحد موظفي الشرطة الدولية (INTERPOL) إن انتشار مبادئ التجارة الحرة هو في مصلحة مرتكبي الجرائم أيضاً، فانتشار الجريمة والمتاجرة بالممنوعات أخذ يثير الرعب ففي منظور الجزاء أضحت الجريمة المنظمة عالمياً أكثر القطاعات الاقتصادية نمواً،

إنها تحقق أرباحاً بلغت ٥٠٠ مليار دولار في العام. ومن دراسة قدمها خبراء في ألمانيا تنبأ هؤلاء بأن جرائم المتاجرة بالبشر وإعارة العاملين على نحو غير شرعي وعمليات الابتزاز وسرقات السيارات تنمو في ألمانيا حتى عام ٢٠٠٠ بمعدل ٣٥٪[٢٤].

كما إن الگات ومنظمة التجارة العالمية قللت من حدة الصراع التجاري بين الدول المتقدمة التي تسيطر على معظم التجارة العالمية وإن بعض حلقات هذا الصراع يمكن أن تأخذ أشكالاً وأبعاداً خطيرة لولا هذا التوافق والتنسيق الذي يتم بين الدول الصناعية أثناء جولات المفاوضات التي تعقد في إطار الگات ومنظمة التجارة العالمية حيث تتوحد وتتقارب وجهات النظر. فما تتعرض له الولايات المتحدة من منافسة في الأسواق العالمية من اليابان ودول جنوب شرقي آسيا الصناعية (سنغافورة، ماليزيا، اندنوسيا، تايوان.. الخ) والاتحاد الأوربي أدى إلى ازدياد حدة الصراع إلى الحد الذي يؤدي إلى نشوء حرب تجارية من الممكن أن تتحول إلى حروب عسكرية[٢٥] ولا يوجد أكثر مما تفعله الولايات المتحدة أخذ يتآكل نفوذها التجاري والاقتصادي في بعض المناطق الحيوية من العالم حيث أخذت تتدخل عسكرياً وبشكل مباشر وغير مباشر أو تتدخل اقتصادياً عن طريق دعم الشركات المتعددة الجنسية والعمل على حماية مصالحها وتذليل كل الصعوبات التي تفوق عمل هذه الشركات التي تمتلك معظمها الولايات المتحدة.

هناك من يرى ان هذه المنظمة تنظم كل الحياة الاقتصادية للمجتمع الدولي، فهي تشمل البضائع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية وهناك ٢٨٪ اتفاقية سترعى وتتابع تنفيذها وهي تمتلك صلاحيات تشريعية وتنفيذية، وبما ان الاقتصاد العالمي تسيطر عليه وتديره الدول الكبرى، فلذلك نجد أن لا مفر أمام الدول النامية والأقل نمواً من اللحاق بهذه الدول اقتصادياً وتكنولوجياً وحضارياً لكي تستطيع من ان تستثمر المميزات والفرص التي تتيحها قوانين

ومبادئ المنظمة للدول الأكثر تطوراً وتقدماً، لو كان العالم تسوده علاقات التعاون الاقتصادي والسياسي والتكامل والوفاق وليس الصراع والتنافس المحموم والمصالح الخاصة.

ثانياً: أثر المنظمة على الدول النامية

إن ما يكتنفه موضوع الصراع التجاري الدولي يحتاج إلى قوى قادرة على الدخول في هذا المضمار اي كان شكل هذا الصراع. وإن عموم الدول النامية تفتقر إلى مقومات التنافس التجاري في ظل حرية التجارة. فلو رجعنا إلى سلم التطور البشري لوجدنا ان التجارة هي حرفة تعتمد على وجود فائض من الإنتاج الزراعي أو الخدمي حتى يبدأ يفكر الإنسان في تصديره إلى الأسواق الأخرى، وعند الوقوف على هذا الموضوع نجد ان الدول النامية غير مؤهلة للدخول في المنافسة في ظل مبادئ حرية التجارة التي تدعو لها منظمة التجارة العالمية، إن ما تدعو له الدول المتقدمة من ان حرية التجارة وتوسع التجارة والانفتاح على الأسواق العالمية من شأنه أن يسرع عملية النمو الاقتصادي ربما هذه وجهة نظر الدول الرأسمالية[٢٦] لأنها تفكر بمصالحها وهذا هو الطريق الذي تستطيع من خلاله سحب الدول النامية للانضمام في منظمة التجارة العالمية التي تدعي انها الطريق السليم لتطوير الدول النامية وحل مشاكلها الاقتصادية.

وقبل البدء بمناقشة آثار مبادئ المنظمة على الدول النامية ينبغي التأكيد على حقيقة مهمة وخطرة على الدول النامية ألا وهي يجب أن لا تورط نفسها في مسلسل المتاهة والضياع عندما تنضم إلى منظمة التجارة العالمية قبل أن تفكر في عملية التنمية وتطوير اقتصادها بشكل يضمن لها حتى ولو حدود المنافسة الدنيا في الأسواق العالمية، لأن نمو الاقتصاد هو الذي يخلق التجارة وليس العكس. ولكن البلدان النامية لم تصل إلى مرحلة من التنمية والتطور

حتى تفكر بالنمو الاقتصادي الذي يقصد به (الزيادة في الإنتاج أو الدخل في الاقتصاد الوطني. إلا ان المشكلة كون معظم دول العالم ما زالت في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية والتي يقصد بها التغيير السياسي والاجتماعي والثقافي للمجتمع للتغلب على عوائق التنمية الاقتصادية[٢٧]. فإذا كانت حرية التجارة عاملا مساعدا للتنمية فإنها لم تكن مفتاحا للتنمية الاقتصادية في الدول النامية ولهذا فإن الدول النامية سوف تواجه مشاكل كبيرة من جراء انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وهي:

أ- في المجالات الاقتصادية:

١- في المجالات الصناعية:

إن عموم الدول النامية وحتى الدول الحديثة التصنيع في جنوب شرق آسيا سوف تواجه منافسة كبيرة من البضائع والسلع الأجنبية ذات النوعية العالية والسعر المناسب، الأمر الذي يؤدي إلى انهيار الصناعة الوطنية أمام هذه المنافسة غير المتكافئة. ولذلك فإن المستفيد من تحرير التجارة هو الدول الصناعية التي ارتفع نصيبها من التجارة العالمية للصادرات من ٦٥٪ عام ١٩٥٠ إلى ٨٠٪ عام ١٩٧٠ وهبط إلى ٧٠٪ عام ١٩٩٢ أما الدول النامية فقد هبط نصيبها من الصادرات العالمية من ٣٥٪ عام ١٩٥٠ إلى ٢٠٪ عام ١٩٧٠ وارتفع إلى ٢٩٪ عام ١٩٩٢ وهذه الزيادة الأخيرة هي سبب صعود صادرات الدول الآسيوية الحديثة التصنيع التي بلغ نصيبها من الصادرات العالمية ١٥,٣٪ عام ١٩٩٢[٢٨] كما شهدت أقل البلدان نمواً تراجعاً في حجم صادراتها حيث بلغت ٠,٤٪ من صادرات العالم بعد أن كانت ٠,٦٪ عام ١٩٨٠ و٠,٥٪ عام ١٩٩٠ وكذلك تراجعت حصة أفريقيا جنوب الصحراء إلى ١,٤٪ عام ١٩٩٠ بعد أن كانت ٢,٣٪ عام ١٩٨٠. ومن الجدير بالذكر ان صادرات العالم قد ازدادت من ٤,٧ ترليون دولار عام ١٩٩٥ إلى ٧,٥ ترليون نبية ذات النوعية الدولار عام

١٩٩٨[٢٩].

وأخيراً فلابد من توفير الحماية وتدخل الدول من أجل ضمان حصول التنمية وبخاصة الصناعية فإذا تقول الدول الصناعية ان التجارة هي (محرك النمو) فنحن من يقول ان الحماية العقلانية هي (محرك التنمية) ولهذا فإن معظم دول العالم ومنها أقطار الوطن العربي شهدت أعلى درجات التنمية الصناعية في فترات الحروب والأزمات الاقتصادية العالمية، لأن التجارة في هذه المرحلة كانت في مرحلة تراخي مما أدى إلى أن تزدهر بعض الصناعات المحلية لمواجهة وتوفير حاجة السوق المحلية[٣٠]. وعند مراجعة تأريخ التطور الصناعي للدول الصناعية نجدها قد مارست أعلى درجات الحماية ومختلف أشكالها لحين أن وقفت على قدميها. وعندما واجهت الدول الصناعية الأوربية منافسة المنسوجات والملابس القادمة من الدول النامية في الخمسينيات والستينيات اضطرها الأمر إلى اتخاذ إجراءات عديدة لحماية صناعة المنسوجات فيها لمواجهة ما يخلفه إغلاق معامل النسيج من مشاكل اقتصادية وبالرغم من ان معظم دول أوربا كانت تشهد توسعاً اقتصادياً في مجالات عديدة منها صناعة البتروكيمياويات وصناعة الإلكترونيات وأجهزة المواصلات[٣١] التي من شأنها أن تكون خسارتها إلى إيجابيات إلا انها لجأت إلى أساليب الحماية.

١ـ في المجالات الزراعية:

إن من بين الأسباب التي دفعت الدول المتقدمة وخاصة الأوربية من عدم ضم المنتجات والسلع الزراعية في اتفاقية الگات هو الخوف من منافسة السلع والمنتجات الزراعية للدول النامية، ولكن بعد أن أخذت تعاني معظم الدول النامية من مشاكل في توفير الغذاء وتردي إنتاجها الزراعي أدخلت ولأول مرة في جولة أورغواي المنتجات والسلع الزراعية، إن ما تضمنته جولة

أورغواي بشأن الأمور الزراعية (تحويل جميع الحواجز والقيود الگمركية إلى قيود سعرية ونظام الحصص وفتح أسواق الدول الأعضاء أمام الواردات الخاضعة حالياً إلى قيود غير گمركية وخفض قيم الدعم الممنوح لمنتجي السلع الزراعية في الدول الصناعية بنسبة ٢٠٪ على مدى ٦ سنوات وذلك من مستويات هذا الدعم خلال فترى الأساس ١٩٨٦-١٩٨٨ وتخفيض دعم الصادرات الزراعية في الدول الصناعية تدريجياً وبنسبة ٣٦٪ على مدى ست سنوات، مع خفض قيمة الصادرات الزراعية المدعومة بنسبة ٢١٪ على مدى السنوات الستة في الدول النامية وإعفاء الدول الأقل نمواً من بعض التخفيضات.

إلا ان الآثار التي ستتركها هذه الاتفاقية على الدول النامية كبيرة جداً وخاصة التي تعاني من نقص في الغذاء كما الوطن العربي مثلاً، لأن تخفيض الدعم الحكومي في الدول المتقدمة للصادرات والإعانات للقطاع الزراعي سوف ينعكس على رفع أسعار المنتجات الزراعية التي سيتحملها المستهلك. فمن ملاحظة (جدول ٢) يتضح ان مقدار الدعم الكلي الذي تقدمه الدول الصناعية الكبرى إلى قطاع الزراعة سوف ينخفض من ١٤٣,٢ مليار دولار عام ١٩٩٥ إلى, ١١٧,١ مليار دولار عام ٢٠٠٠ أي ان الدعم سيقل بنحو ٢٦,١ مليار دولار ستتحمله الدول المستوردة للغذاء، فعلى سبيل المثال ان ما ستتحمله مصر من أعباء إضافية مترتبة على تطبيق اتفاقية الگات بالنسبة للسلع الغذائية الرئيسية الأربع (القمح والسكر واللحوم والألبان) سيتراوح بين ١٠٠ مليون دولار كحد أدنى و١٩٧ مليون دولار كحد أقصى وذلك وفق تقديرات عام ١٩٩٥[٣٢].

إن أبعاد اتفاقية الگات على السوق الدولية للحبوب وفي ظل سيطرة الدول الاحتكارية على هذه المادة الغذائية الرئيسية فإن التغيرات التي شهدتها سوق الحبوب تبعث على القلق فمنذ عام ١٩٩٢-١٩٩٣ أخذ المخزون العالمي

للحبوب بالانخفاض.

جدول رقم (٢) التخفيضات في إجمالي تدابير الدعم الكلي من مجموعة الدول الصناعية للإنتاج الزراعي خلا الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠.

مليار دولار

الدولة / السنوات	كندا	الاتحاد الأوربي	اليابان	الولايات المتحد الأمريكي	المجموع
القاعدة الإجمالية للدعم الكلي	٤,١	٨١,٤	٣٣,٨	٢٣,٩	١٤٣,٢
١٩٩٥	٣,٩	٧٩,١	٣٢,٦	٢٣,١	١٣٨,٧
١٩٩٦	٣,٨	٧٦,٨	٣١,٥	٢٢,٣	١٣٤,٥
١٩٩٧	٣,٧	٧٤,٥	٣٠,٤	٢١,٥	١٣٠,١
١٩٩٨	٣,٥	٧٢,٣	٢٩,٣	٢٠,٧	١٢٥,٨
١٩٩٩	٣,٤	٧٠,٠	٢٨,١	١٩,٩	١٢١,٤
٢٠٠٠	٣,٣	٦٧,٧	٢٧,٠	١٩,١	١١٧,١

المصدر: محمد حمدي سالم، اتفاقية تحرير التجارة الدولية في جولة أورغواي وآثارها المحتملة على أوضاع السوق المصرية، حلقة عمل السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي العربي في ظل محددات الموارد المائية والتجارة الدولية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٦، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم ١٩٩٧، ص١١٠.

حيث بلغت نسبته بين ١٤-١٥٪ من إجمالي مستوى الاستهلاك موسم ٩٦-١٩٩٧ بعد أن كانت نسبته تزيد عن ٢١٪ موسم ٩٢-١٩٩٣. ويتوقع أن

تستمر هذه النسبة بالانخفاض. وتشير بعض المصادر المتخصصة ان المخزون العالمي من القمح انخفض بنسبة ٢٤٪ من ١٤٤ مليون طن عام ٩٢-١٩٩٣ إلى ١٠٣ مليون طن عام ٩٥-١٩٩٦، كما انخفض المخزون العالمي من الحبوب الخشنة بنسبة ٣٧٪ من ١٦٨ مليون طن إلى ١٠٦ مليون طن خلال الفترة ذاتها.

ومن الجدير بالذكر ان دور الدول المحتكرة لتجارة الحبوب لعبت دوراً كبيراً في خلق هذه الأزمة من أجل رفع الأسعار وتوليد مزيد من الضغوط على الدول النامية من خلال فرض ضرائب على تصدير القمح كما فعلت دول الاتحاد الأوربي. كما ان الولايات المتحدة تقدم دعماً للأشخاص الذين لا يزرعون الأرض من خلال تشريع صدر عام ١٩٩٦ يقضي بتسديد مدفوعات مباشرة للمزارعين سواء قاموا بزراعة الأرض أو لم يقوموا بزراعتها. ومن المتوقع ان تقوم أمريكا بفرض ضرائب الصادرات على القمح مثل ما فعل الاتحاد الأوربي وهذه الإجراءات أدت إلى رفع سعر الطن بزيادة مقدارها ٤٠٪ عن سعره السابق بحيث بلغ عام ١٩٩٦ (٢١٥) دولار يضاف إليها كلفة نقل وكلفة معاملة فيصبح سعر الطن يتراوح بين ٢٤٥-٢٥٠ دولار[٣٣].

ومما يثير قلق العالم الآثار التي سيتركها الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية في العالم على تفاقم مشكلة الغذاء في العالم. وبخاصة في المناطق شبه أرضية وشبه المدارية في آسيا وأفريقيا. وترجح الدراسات ان انخفاضاً كبيراً يزيد على ٢٥٪ من إنتاجية غلة المحاصيل الزراعية من منتصف القرن الحادي والعشرين بسبب الاحتباس الحراري العالمي والتغير المناخي[٣٤]

١ـ آثار مادية:

إن بعض الدول النامية الفقيرة تعتمد على الرسوم الگمركية والضرائب التي تفرض على السلع والبضائع المستوردة وتحصل على إيراد لا يستهان به للدولة وعند تحرير التجارة وتخفيض التعريفات الگمركية سوف

تقل هذه الإيرادات بشكل كبير جداً.

١. إن ما يعرف بمبدأ التخصص بالعمل في ضوء حرية التجارة سوف يكرس التخلف في الدول النامية ويجعلها متخصصة في إنتاج المواد الأولية. وهذا الأمر ينطوي على نهب خيراتها وثرواتها بأسعار زهيدة حتى ان التوجه الذي يمكن أن تفرزه الدول المتقدمة هو تنمية الصناعات الملوثة للبيئة في الدول النامية وبالتالي التخلص من الملوثات وإقناع الدول بأنها تشارك الدول الصناعية في تطورها الصناعي.

٢ ـ في مجال الخدمات:

إن إمكانيات الدول النامية غير قادرة على المنافسة في إنتاج الخدمات على الصعيد الدولي، عدا بعض الدول التي حققت شوطاً في التنمية الشاملة بحيث أصبح بعضها يقدم الخدمات المصرفية والبعض الآخر يقدم الخدمات السياحية وعلى الرغم من أهمية الخدمات في مجال التجارة الدولية التي أخذت تنمو بشكل سريع حيث ارتفع نصيب الخدمات من إجمالي التجارة الدولية من ١٧٪ عام ١٩٨٠ إلى ٢٢٪ في عام ١٩٩٢ أما الحجم المطلق للتجارة الدولية في الخدمات فقد تجاوز التريليون دولار عام ١٩٩٣ وإن التجارة الدولية للخدمات تستحوذ عليها الدول المتقدمة حيث إن أكثر من ٨٠٪ من إجمالي تجارة الخدمات في العالم تسيطر عليها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وأقل من ٢٠٪ لبقية دول العالم[٣٥].

وعلى الرغم من ان نسبة مساهمة الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي في عموم دول العالم مرتفعة جداً مقارنة مع القطاعات الأخرى إلا ان دورها محدود جداً في مجال التجارة الدولية حيث بلغت نسبة مساهمة الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٨ في الدول النامية ٥٢,٢٪ وفي دول OECD شكلت نسبة ٦٤,٦٪ وعلى المستوى العالمي ٦٢,١٪ للعام نفسه

وقد بلغ مجموع الناتج المحلي الإجمالي العالمي ٢٨,٢ تريليون دولار عام ١٩٩٨[٣٦]. وعلى الرغم من تقارب النسب الا ان طبيعة الخدمات التي تقدمها الدول النامية هي من النوعية الواطئة التي تستخدم على الصعيد المحلي.

أما الخدمات التي تدخل في التجارة العالمية فهي خدمات ترتبط بالتقدم التكنولوجي كخدمات الاتصالات وخدمات البنوك والتأمين والخدمات المهنية وخدمات النقل... إلخ. وهذه الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية لا يعكس مظهراً من مظاهر التقدم كما هو الحال في الدول الصناعية المتقدمة وإنما يعكس خللاً في الهياكل الاقتصادية للقطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة... إلخ التي تعاني من مشاكل كبيرة. كما ان تحرير الخدمات وبخاصة في مجال الاتصالات والمعلومات والبث التلفزيوني وخدمات الانترنت ينطوي على مشاكل خطيرة إذا لم تخضع للرقابة والسيطرة من قبل الدولة.

٣ـ الآثار الناجمة عن تحرير الاستثمار:

إن ما يروج له من فوائد يمكن أن تجنيها الدول من جراء تحرير الاستثمار الأجنبي من القيود أو تخفيضها هو أمر مبالغ فيه. فهي لا تحقق عملية نقل التكنولوجيا ورفد التنمية بالعملات الصعبة وتطوير أساليب العمل والتسويق وخلق فرص عمل جديدة وذلك لأن ما نريد أن تمنحه هذه الاستثمارات متمثلة بالشركات متعددة الجنسية سوى الفتات فالأرباح تعود إلى الخارج. وعادة تجلب العمالة الفنية العالية المستوى من الخارج. وما يترتب على العمل الإداري والتسويقي من إجراءات أيضاً تنهي مفعولها بانتهاء هذه الاستثمارات.

وإن ما اتفق عليه في جولة أورغواي حول (إجراءات الاستثمار ذات الصلة بالتجارة الدولية TRIBS) نص على من أي إجراء تتخذه الدولة المضيفة للاستثمارات الأجنبية والتي يعتقد انها تعرقل نمو التجارة الدولية أو

(يقيد أو يشوه) مسارها، وإلزام الدول الموقعة على هذا الاتفاق بإلغاء هذه القيود خلال مدة معينة تتراوح بين سنتين للدول المتقدمة وخمس سنوات للدول النامية وسبع سنوات للدول الأقل نمواً[٣٧]. ومن الجدير بالذكر ان تدفق هذه الاستثمارات يتجه نحو المناطق التي يتوقع أن يكون الربح المادي فيها كبيراً ومضموناً فهي تكرس النمو في مكان والتخلف في مكان آخر فمجموع الاستثمارات الأجنبية أخذ يتزايد بعد تطبيق مبادئ الگات عليه بعد أن كان متوسط الاستثمارات للمدة من ١٩٨٧-١٩٩٣ (١٧٠) مليار دولار حصة الدول النامية منها ١٢,٨٪ (٢١,٨ مليار دولار) OECD أو ٨٤٪ أي ما يعادل ١٤٣,٧ مليار دولار للمدة نفسها ارتفعت إلى نحو ٦٣٧ مليار دولار عام ١٩٩٨ حصة الدول النامية منها ١٥٥ مليار دولار مشكلة نسبة ٢٤٪ و٧٥٪ منها تستثمر في دول شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي[٣٨] والتي تنهج سياسات الانفتاح الاقتصادي على العالم لهذا أخذت بعض دول العالم تعاني من المشاكل السياسية والاقتصادية التي يمكن أن يقوم بها المستثمرون نتيجة لتعرض اقتصاديات البلدان التي يستثمرون بها من مشاكل مالية وتنموية... إلخ أو نتيجة ما يحصل من ضغوط وشروط مجحفة يطلبها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على المستثمرين الذين بدورهم يضغطون على الدول التي تستثمر فيها وان ما حصل للمكسيك من كارثة اقتصادية نتيجة ما كانت ترمي القيام به في عملية (درع البيزو) وهي تخفيض قيمة العملة المكسيكية بمقدار خمسة سنتات أمريكية أي ما مقدار ١٥٪ من قيمته الجارية. وما ترتب على هذه العملية من فوضى اقتصادية وحالة من الذعر لدى المستثمرين الذين حاولوا إنقاذ أموالهم بسحبها بشتى الطرق إلى الخارج لإنقاذ ما يمكن إنقاذه في ظل هذا الإرباك الاقتصادي الذي تلاعبت به قوى السوق الخارجية والداخلية بعيداً عن سيطرة الدولة ولم ينقذ التلميذ المطيع (المكسيك) لسياسات العولمة الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي إلا بعد أن

تدخلت الولايات المتحدة بكل ثقلها وضحت المكسيك أكبر قرض من صندوق النقد الدولي يمنح لدولة منذ أكثر من ٥٠ عاماً وهو ٥٠ مليار دولار لإنقاذ الاقتصاد المكسيكي من الانهيار[٣٩]. وما الأزمة المالية العالمية التي ترخي بظلالها على اقتصاديات الدول الكبر دليل آخر على ان اقتصاديات العولمة وأدواتها (صندوق النقد الدول والبنك الدولي) عاجزة أمام المشاكل والتحديات الاقتصادية والسياسية العالمية. فقد تأثرت الاستثمارات في كثير من القطاعات الحيوية مما أدى إلى ركود في الدول المتقدمة التي أخذت تفتح الأموال للمصارف والبنوك لتنشيط اقتصاديتها الراكدة ولتدوير عجلة كثير من القطاعات الصناعية والخدمية التي أصابها الشلل والخسارة وأصبحت عاجزة عن دفع رواتب عمالها مما أدى إلى تسريح ملايين العمال في الدول المتقدمة في الصين وحدها تم تسريح ٢٠ مليون عامل علماً انها أقل الاقتصاديات تأثراً بالأزمة المالية العالمية. وبلغت معدلات البطالة في الولايات المتحدة أرقاماً قياسية وكذلك في دول الاتحاد الأوربي مما يؤكد ان خللاً كبيراً في آليات اقتصاد العولمة وسياساتها وخاصة ما تقوم به الولايات المتحدة من حروب وصراعات أنفقت عليها ترليونات الدولارات، وهذا كله على حساب الاستثمارات الاقتصادية.

٤ـ الآثار الناجمة عن حماية الملكية الفكرية:

إن تشديد إجراءات الحماية الفكرية على الاختراعات وحقوق التأليف والعلامات التجارية والإنتاج الإذاعي والسينمائي والتصاميم والمعلومات السرية...إلخ سيلحق ضرراً كبيراً بالدول النامية لأن أكثر من ٨٠٪ من إجمالي براءات الاختراع المطبقة في العالم الثالث مملوكة لأجانب هم في الأساس شركات متعددة الجنسية، دولتها الأم الدول المتقدمة الكبرى. وقد نصت الاتفاقية الجديدة الخاصة بالجوانب التجارية الخاصة بحقوق الملكية

الفكرية (TRIPS) على امتداد حقوق المؤلف إلى ٥٠ سنة، وحق استغلال العلامات التجارية إلى ٧ سنوات وازدادت مدة حماية براءات الاختراع من ١٠ سنوات إلى ٢٠ سنة[٤٠]. ويمكن إجمال الضرر الكبير الذي يلحق بالدول النامية بعرقلة وتعويق دخول التكنولوجيا الحديثة لأن بعض الدول النامية لا تستطيع تحمل التكاليف التي تدفع لأصحاب الاختراعات أو الماركات وهذا عكس ما روج له ان هذه الاتفاقية سوف تساهم بنقل التكنولوجيا للدول النامية. كما ان أضراراً مادية كبيرة سوف تلحق بالدول النامية من جراء دفع مبالغ مالية لأصحاب الاختراعات والماركات والأعمال الفنية وهذا الأمر ينعكس على ارتفاع أسعار البضائع والسلع التي سوف تستخدم هذه الابتكارات والماركات, فعلى سبيل المثال ان السوق المصرية جذبت الشركات المتعددة الجنسيات بسبب سعة السوق المصرية حيث قدرت مبيعات الأدوية المصرية بنحو مليار دولار في عام ١٩٩٧ وذلك نتيجة للنمو الكبير في الصناعة المصرية للأدوية اعتماداً على إنتاج بدائل لمنتجات أجنبية، وتبعاً لتطبيق اتفاقية (TRIPS) فإن أسعار الأدوية في مصر سترتفع إلى نحو خمسة أضعاف أسعارها الحالية سنوياً[٤١].

ثالثاً: الآثار السياسية

على قدر ما يتحقق من حرية للتجارة الدولية يقابله تكبيل لسيادة الدولة، فمن خلال ما تقدم يمكن أن نرى ما يمكن ان ينعكس من آثار اقتصادية كبيرة على الدولة من الناحية السياسية في جميع المجالات لأن اقتصاد الدولة هو عصب الحياة فيها وهو المحرك لباقي القطاعات. وعندما تسلب القيادة السياسية في الدولة إرادتها وسيادتها وتضرب مصالحها القومية والوطنية عرض الحائط بحجة البحث عن الرفاهية ورفع مستوى المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادي فأي منافع تجنيها الدولة عندما تتحول الحكومات إلى

شرطة لحماية المصالح الدولية، ومصالح الشركات المتعددة الجنسية وتحقيق مصالح الدول الكبرى التي تسيطر على أكبر المؤسسات الدولية التي تحرك الاقتصاد العالمي وهي (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية).

إن ما فعلته المكسيك من فتح أبوابها على مصراعيها عندما أطلقت يد المستثمرين الأجانب وألغت الضرائب ورفعت الحواجز الگمركية وطبقوا الخصخصة على معظم قطاع الاقتصاد المكسيكي ودخولهم مع الولايات المتحدة وكندا في النافتا على أمل ان تحقق هذه السياسة ثمارها التي بدت لأول وهلة وكأن المكسيك تعيش حالة من الازدهار والنمو الاقتصادي عندما تدفقت عليها رؤوس الأموال وأسست الشركات متعددة الجنسية مصارفها ومنشئاتها وتمت الصادرات في بعض القطاعات. إلا ان الأمور أخذت تتوضح بعد أن انهارت البضائع والسلع المكسيكية أمام منافسة البضائع والسلع الأمريكية العالية الجودة والرخيصة الثمن وحلت الآلة الأمريكية محل ملايين العمال والفلاحين الذين نزحوا إلى المدن للبحث عن فرصة عمل، التي كانت أيضاً تعاني مشكلة تسريح معظم العمال نتيجة لتوقف العمل في معظم المصانع وارتفعت أسعار المواد الغذائية وعمت الفوضى في الاقتصاد المكسيكي نتيجة لضعف المنافسة وأغرقت المكسيك بالدينون[٤٢] لمعالجة المشاكل الآنية ولكن في الحقيقة ان هذه الديون التي يمنحها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي زادت الطين بلة لأن شروطها المجحفة القاسية سلبت الدولة ما تبقى من سيادتها فقد بلغت الديون المكسيكية عام ١٩٩٨ نحو ١٦٠ مليار دولار مشكلة نسبة ٤٢٪ من مجموع الناتج القومي لها وللسنة نفسها ومجموع خدمة الديون كنسبة مئوية من صادرات المكسيك تشكل نسبة ٢٠,٨٪[٤٣].

مما يؤشر ان تحسناً في الاقتصاد المكسيكي يذهب إلى خدمة الدين ناهيك عن المشاكل التي تواجه المكسيك عند حلول موعد تسديد هذه

القروض. كما ان انعكاسات السياسة التجارية الدولية على الدول النامية الفقيرة كبيرة جداً حسب تعرض صادراتها إلى مخاطر المنافسة الأجنبية، فعلى سبيل المثال ان دول أفريقيا جنوب الصحراء تهيمن على صادراتها السلع الأولية. في حين ان وارداتها الرئيسية هي المواد الغذائية والزيوت والسلع المصنفة، وعند تعرض هذه الصادرات والواردات إلى تأثيرات التبادل التجاري الخارجي تتعرض هذه الدول إلى مشاكل اقتصادية عادة تعالجها بطريقة سيئة وذلك عن طريق الديون[٤٤] التي تساهم بحل المشاكل آنياً ولكنها تواجهها بمشاكل أكبر وهي مشاكل الديون التي تنعكس على انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وصعوبات تسديد خدمة هذه الديون.

وهذه المشاكل بلا شك يتبعها الخنوع السياسي للحكومات التي تضطر أن تسير في ركب السياسات العالمية وتصبح مسيرة لا مخيرة وتصبح الحكومات أدوات بيد القوى العالمية الكبرى، فعلى سبيل المثال ان الموقف المصري من القضايا القومية العربية بات مرهوناً بتوجيهات الهيمنة الأمريكية بسبب الديون التي تكبل مصر والاستثمارات الأجنبية التي تسيطر على الاقتصاد المصري من جراء سياسة الانفتاح الاقتصادي والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ولعل ما أفرزته الأزمة الاقتصادية العالمية من الديون الهائلة المترتبة على الاستثمارات للشركات المحلية والأجنبية في دبي قد بلغ أكثر من ٨٠ مليار دولار[٤٥] وان تفاقم الأزمة المالية العالمية وتراجع أسعار النفط قد أدى إلى إيقاف كثير من المشاريع العمرانية والاستثمارات العقارية فيها.

ومع ان ٧٠ مليار دولار من الدين يتركز بيد شركات مختلفة تهيمن عليها الحكومة الا ان بوسع اقتصاد دبي الممول عبر الدين حساساً في مرحلة النمو الحالية، وخصوصاً فترات تقييد السيولة ومزاج المستثمر السلبي[٤٦].

إن الترابط والصلات التجارية بين الدول سوف يجعل سلوكها الاقتصادي يرتبط ببعض المتغيرات الدولية وبالتالي يسلب صاحب القرار

السياسي التحكم باقتصاد بلاده. فعلى سبيل المثال ان اشتداد المنافسة التجارية بين دول رابطة أمم شرق آسيا الأربعة (ASEAN-4) والاقتصادات الحديثة التصنيع في شرق آسيا والصين حول الاستحواذ على حصة كبيرة من الأسواق الأمريكية في مجال الملابس والأحذية والمنتجات المنزلية والذي حال إلى صالح الصين، التي ارتفعت نسبة صادراتها من ٣٥٪ عام ١٩٨٩ إلى ٦٠٪ عام ١٩٩٩ و(ASEAN-4) ارتفعت نسبة صادراتها من ١٪ عام ١٩٨٩ إلى ٥٢٪ عام ١٩٩٩. في حين انخفضت حصة الدول الحديثة التصنيع من ٥٢٪ عام إلى نحو ٥٪ فقط وهذا التحول يعتبره البعض طبيعياً لأن الدول الحديثة التصنيع قد تحولت إلى صناعات أخرى مثل أشباه الموصلات والسلع الرأسمالية.

وفي ضوء هذا التنافس فإن قيام أحد هذه البلدان بإجراء تخفيض كبير في قيمة العملة (أو تخفيض من السعر) له تأثير معاكس على الأداء التصديري للبلدان الأخرى وتضطرها في نهاية الأمر إلى تخفيض قيم عملاتها لمحافظة على حصتها التصديرية، وما حصل من تخفيض الصين لقيمة الريفيني في عام ١٩٩٤ بضغوط على الأداء التصديري لتايلندا والبلدان الأخرى المتأثرة بالأزمة[٤٧]. إن مثل هذه التغيرات الدولية التي تؤثر على السياسات الاقتصادية للدولة سوف تكون أداة للضغط أو التهديد بإجرائها في حالة رغبة أحد الأطراف المؤثرة على ابتزاز دولة ما. وهذا ما يحصل في كثير من القرارات الدولية التي تحاك سيناريوهاتها خلف الكواليس، ففي بعض الأحيان نشاهد دولاً تتخلى عن بعض مواقفها الوطنية والقومية نتيجة للمؤثرات غير المباشرة التي بيد الدول الكبرى والتي أصبحت كبيرة وفعالة بحكم المؤسسات والمنظمات الدولية التي ترسم سياسيتها وتوجهها كيفما تشاء ومن هذه المؤسسات هي WTO فعلى سبيل المثال ان انضمام الأقطار العربية إلى WTO سوف تكون مجبرة على معاملة الكيان الصهيوني بنفس المعاملة التي تتعامل بها مع الدول الأخرى فضلاً عن الاعتراف بهذا الكيان من خلال الانضمام معه بمنظمة

واحدة.

أما عن الآثار الإيجابية لمبادئ وأسي منظمة التجارة الدولية على الدول النامية فهي تكاد تكون محدودة جداً وتصب لصالح عدد محدود جداً من الدول النامية. والمصنفة بأنها ذات تنمية بشرية عالية مثل دول ASEAN-4 والدول الحديثة التصنيع في جنوب شرق آسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية التي خطت خطوات جديدة في طريق الانفتاح الاقتصادي. حيث استطاعت بعض هذه الدول ان تستفيد من سعة الأسواق العالمية ومعظم فوائدها هي على حساب الدول النامية سواء من حيث غزو أسواق هذه الدول أو الاستحواذ على حصتها مع الدول الأخرى، وهناك من يرى ان هناك فوائد غير مباشرة يمكن أن تجنيها بعض الدول النامية وهي[٤٨]:

أ. إن احترام شدة المنافسة في مجال السلع والبضائع الصناعية يمكن أن يولد حافزاً للدول النامية على تحسين منتجاتها من أجل أن تستطيع المنافسة على الصعيد الدولي.

ب. إن الارتفاع المتوقع في أسعار السلع الزراعية المستوردة والتقلص المحتمل في المعونات الغذائية سوف يكونان حافزاً للدول النامية على تحسين الإنتاجية في القطاع الزراعي. والحقيقة ان تطوير القطاع الزراعي والإنتاجي لا يتوقف على مثل هذا العامل فقط، بل يحتاج إلى إصلاحات وطنية شاملة في هيكل القطاع الزراعي بإدخال وسائل الزراعة الحديثة.

ج. إن تحرير التجارة الذي سيرافقه النمو الاقتصادي في الدول الصناعية، وهذا النمو لابد من أن يعود بالفائدة على الدول النامية من خلال زيادة طلب الدول الصناعية على صادراتها، ومثل هذا الأثر سوف يكون محدوداً جداً لأن الدول النامية تصدر المواد الأولية بأثمان زهيدة. يتضح مما تقدم ان الآثار السلبية واقعة لا محال وان نتائجها خطيرة على الدول النامية أما الآثار الإيجابية فهي قليلة وهامشية التأثير وهي تتوقف على إرادة الدولة

وقدرتها في أن تواجه التحديات العالمية التي أصبحت أمراً واقعاً فالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أصبح حتمياً. والاستفادة من هذا الانضمام يتوقف على قدرة الدولة في إثبات تقدمها وتطورها الذي سيؤهلها إلى منافسة الدول الأخرى في المجالات الاقتصادية سواء كانت زراعية أم صناعية أم خدمية.

الخلاصة

يتضح مما تقدم ان منظمة التجارة العالمية التي ولدت من رحم الگات ورثت كل ما تمخض عن جولاتها السابقة من مبادئ واتفاقيات. كرست لخدمة ومصالح الدول المتقدمة تحت ستار حرية التبادل التجاري الدولي، من خلال الدعوة إلى رفع الحواجز الگمركية بين الدول من أجل تحقيق الازدهار والنمو الاقتصادي، واتضح ان ظهور منظمة التجارة العالمية (WTO) التي أخذت تكرس عملها بشكل كبير لفرض دعم الهيمنة الأمريكية ـ الغربية على الاقتصاد العالمي وبالتالي على العالم من جميع الجوانب الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية.

واتضح أيضاً ان الدول المتقدمة تمارس مختلف الوسائل والسياسات من أجل فرض أساليب حمائية جديدة لحماية منتجاتها ومصالحها الاقتصادية والتجارية، كما تبين ان جولة مفاوضات أورغواي هي أهم الجولات، لما تمخضت عنها من قرارات واتفاقيات جديدة تخص (الزراعة والأغذية وحقوق الملكية الفكرية والاستثمارات الأجنبية) إضافة إلى اتخاذ قرار باستحداث WTO. واتضح من خلال البحث ان الدول المتقدمة تحقق مكاسب سياسية واقتصادية كبيرة جداً من خلال إمكانياتها الاقتصادية التي تساعدها على الهيمنة على التجارة العالمية وبالتالي تعميق تبعية الدول النامية وسلب سيادتها الوطنية والقومية.

وفي ظل هذه المتناقضات وسياسة المصالح التي تديرها الدول المتقدمة أخذت تتكشف بعض الحقائق عن مخاطر ونوايا منظمة التجارة العالمية WTO كما كشف عن ذلك فشل مؤتمر سياتل حيث أخذت الأمور تتوضح للدول النامية بشكل كبير، فأساليب الحمائية الجديدة للدول المتقدمة التي تضعها بوجه صادراتها البسيطة وإقحام الولايات المتحدة الأمريكية لبعض القضايا السياسية في مجال التجارة من أجل مزيد من التدخل في شؤون الدول النامية، التي أخذ صوتها يعلو في مواجهة مطامع الدول المتقدمة منذ البدء بإطلاق جولة الألفية للمفاوضات التجارية في سياتل، قبل أن تنفذ الدول المتقدمة التزاماتها بتخفيض الحواجز الگمركية وغير الگمركية التي تضعها بوجه البضائع والسلع القادمة من الدول النامية.

وتبين من خلال البحث ان الآثار السلبية التي سيتركها تحرير التجارة جزئياً أو كلياً على الدول النامية كبيرة جداً وخاصة على الأقطار العربية وذلك بسبب أوضاعها الاقتصادية المتردية وتبعثر إمكانياتها ومواردها الاقتصادية في العمل القطري في عالم تديره التكتلات الاقتصادية والسياسية الدولية.

وفي ضوء ما تقدم يجب أن يشهد نظام التجارة العالمي الذي تديره مبادئ منظمة التجارة العالمية وفق المنظور الأمريكي الغربي إصلاحات شاملة تعالج مبادئ المنظمة بحيث تبنى على أساس التكافل والتكافؤ بين جميع دول العالم وليس على أساس القوة والضعف، أو على أساس المصالح غير المتوازنة، وكذلك إذا ما أرادت الدول المتقدمة أن تحقق مبادئ حرية التجارة في العالم وفق أساس سليم وعادل فعليها أن تكف عن تعويق عمليات التنمية في الدول النامية وكذلك تعمل بشكل جدي على مساعدتها للخروج من دهاليز التخلف العلمي والتكنولوجي وردم الفجوة التكنولوجية والحضارية بين الدول النامية والمتقدمة، حتى يمكن المناداة بحرية التجارة العالمية على

أساس من الاعتماد المتبادل والمنافع المشتركة فمن المستحيل تحقيق توازن وعدالة بين طرفين متناقضين في الأهداف والنوايا والاستراتيجيات والإمكانيات. وحتماً ستكون الغلبة للطرف القوي المهيمن.

وإذا لم تبادر الدول المتقدمة في إصلاح هذه الأوضاع التي هي المحرك والمخطط لها فينبغي على الدول النامية التكتل سياسياً واقتصادياً لمواجهة هذه الهيمنة الرامية إلى تعميق تخلفها وسلب مواردها وطمس هويتها الحضارية وسيادتها الوطنية والعمل بشكل جدي على تفعيل التبادل التجاري فيما بينها، والتعاون الاقتصادي الكبير وإعطاء الأولوية والأفضلية في مجال التبادل التجاري للدول النامية. واعتماد سياسات اقتصادية أكثر انفتاحاً على العالم لتخفيف الآثار المحتملة عن محاصرة الدول المتقدمة للنامية وبما لا يخل بسيادة الدولة ومصالحها ووحدتها وكيانها الحضاري والثقافي، وهذا ما يراه الباحثان مناسباً.

وأهم ما يمكن ان نستنتجه من البحث ان قدرة دول العالم على الاستفادة من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يتوقف عل قدرتها الإنتاجية في جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية. فهي تستطيع أن تحقق الفائدة إذا ما كانت تملك إنتاجاً متميزاً بالكم والنوع، لأن مبادئ المنظمة ستتيح لها فرصة التبادل التجاري بحرية أكبر، مما يحقق لها مزيداً من الأرباح والتطور الاقتصادي. ولهذا فالدول التي تستطيع أن تستثمر مواردها وطاقاتها وتبني قطاعات إنتاجية مرنة ومتطورة سوف تستفيد من المناخ التجاري الذي ستخلقه المنظمة إذا ما عملت على مساعدة الدول النامية في تطوير اقتصادياتها.

ولهذا فهناك من يرى إن على الدول النامية الانضمام إلى المنظمة العالمية WTO باعتبارها واقعاً لا مهرب منه، مهما كانت النتائج سلبية. لأن السلبيات والمصاعب ستجعل هذه الدول تفكر جيداً بالتنمية والتقدم العلمي والصناعي والاقتصادي الذي يؤهلها للمنافسة في الأسواق الدولية، التي

ستفتح أبوابها في ضوء مبادئ المنظمة. كما ينبغي على الدول المتقدمة إعطاء الدول النامية مدة زمنية أطول للتحول من الدعم والحمائية والرسوم الگمركية وذلك حتى تتمكن من تحسين أوضاعها الاقتصادية.

كما ينبغي على الدول النامية أن تقوم بدمج شركاتها ومؤسساتها المالية والمصرفية والاستثمارية الصغيرة وتكوين شركات كبيرة لديها إمكانيات مالية وفنية وإدارية جيدة تساعدها على المنافسة.

الملخص

تعد التجارة من النشاطات الاقتصادية الحيوية المؤثرة في قوة الدولة وعلاقاتها لدولية. فمن خلالها تطل الدولة على العالم وعلى محيطها الإقليمي والدولي. وتزداد أهميتها كلما ازداد التقدم العلمي وحجم سكان العالم، وكلما تعقدت وتعددت حاجاتهم العالمية الاقتصادية والاجتماعية، وترفع من مستوى التبادل التجاري وتسهل حركة البضائع والمواد بين دوي العالم، ولكن ظهور هذه المؤسسة صاحبة مشاكل وآثار سياسية واقتصادية سلبية على كثير من الدول النامية. وقد طرح الباحثان مشكلة البحث بالسؤال الآتي: (ما هو الدور الاقتصادي والسياسي المتوقع أن تلعبه منظمة التجارة العالمية WTO، لاسيما وإنها قد تأسست في زمن الهيمنة الأمريكية على المؤسسات الدولية والتفرد القطبي الأحادي الأمريكي بميزان القوة في العالم). وانطلاقاً من المشكلة افترض البحث إن تأسيس منظمة التجارة WTO في زمن الهيمنة الأمريكية الغربية على العالم ما هو إلا دليل على تكريس مبادئ هذه المنظمة لخدمة مصالح الدول المتقدمة المهيمنة على العالم ولكي تواصل الدور المتحيز الذي قامت به الگات GAAT لخدمة هذه الدول على حساب مصالح وحقوق الدول النامية لتعميق تبعيتها للدول المتقدمة.

وللتحقق من فرضية البحث اعتمد الباحثان على المنهج التحليلي في

الدراسات الجيوبولتيكية والجغرافية السياسية، مستعيناً بالمنهج التأريخي للكشف عن تطور الگات، وظهور منظمة التجارة العالمية. وأهم ما تناوله البحث نبذة تأريخية عن تطور الگات وصولاً إلى ظهور منظمة التجارة العالمية، وتناولنا الآثار الاقتصادية والسياسية لمنظمة التجارة العالمية على الدول المتقدمة والنامية، وقد تضمن البحث كذلك مقدمة وخلاصة فضلاً عن قائمة بالمصادر والهوامش.

يتضح من خلال البحث أن ظهور منظمة التجارة العالمية في زمن التفرد القطبي وهيمنة الولايات المتحدة على الأوضاع السياسية والاقتصادية العالمية، جعلها تصب في خدمة الولايات المتحدة وحلفائها. لأن أهداف المنظمة الرامية إلى حرية التجارة ورفع الدعم الحكومي عن القطاعات الاقتصادية، ورفع الحمائية وتخفيض وإزالة الرسوم الكمركية، سوف لن تخدم اقتصاديات الدول النامية لأنها لا تملك المنتجات الصناعية والزراعية الجيدة والمنخفضة الأسعار لكي تنافس البضائع والسلع القادمة من الدول المتقدمة والدول الحديثة التصنيع كالصين وكوريا الجنوبية وتايوان.. وغيرها، كما تبين إن الدخول في عضوية المنظمة يتطلب إجراءات وإصلاحات سياسية واقتصادية تمس بسيادة الدولة. ومن أجل تحقيق العدالة والنهوض بالاقتصاد العالمي، على الدول المتقدمة أن تراعي الأوضاع السياسية والاقتصادية للدول النامية، وتساعدها في الحصول على مقومات التنمية، وتعطيها المرونة في مجال حماية منتجاتها الزراعية والصناعية الناشئة.

وإذا لم تستجب الدول المتقدمة فعلى النامية أن تشكل تكتلاً اقتصادياً وسياسياً فعالاً يواجه أهداف وأطماع الدول المتقدمة في مواردها وثرواتها، التي مازالت تعتمد عليها في الحصول على العملة الصعبة. وتبين إن الدول التي ستستفيد من الانضمام إلى المنظمة هي الدول المتقدمة والحديثة التصنيع، والتي تمتلك قاعدة صناعية وموارد بشرية كفوءة تمكنها من تحفيز وتحسين

أوضاعها لمواجهة المنافسة الأجنبية. ولهذا فعند الرغبة في الانضمام إلى المنظمة يتحتم الإسراع في التنمية والتطوير الاقتصادي والتقني لمواكبة التطورات العالمية ومواجهة التنافس الدولي في المجال الاقتصادي.

قائمة المصادر والهوامش

١. عبد المنعم عبد الوهاب، صبري فارس الهيتي، الجغرافية السياسية، دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل، جامعة بغداد، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٨٩، ص١٢٤.
٢. فاروق داود سلمان العبدي، منظمة التجارة العالمية والآثار المستقبلية لاتفاقية جولة أورغواي على الاقتصاديات العربية، مجلة آفاق عربية، العدد ٩ و١٠ السنة الرابعة والعشرون، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٩٨، ص٤٦.
٣. عبد العزيز حبيب وزميلة، جغرافية النقل والتجارة الدولية، دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل، جامعة بغداد، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٨٩، ص٣٩٢.
٤. حميد الجميلي، دراسات في اقتصاديات الـگـات في ضوء نتائج جولة أورغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٩٨، ص١٠.
٥. لستر ثرو، المتناطحون، المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأمريكا وأوربا، ط٢، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٦، ص١٥.
٦. لمزيد من المعلومات أنظر حميد الجميلي، المصدر السابق، ص٩-١١ وص٤٧.
٧. إبراهيم العيسوي، الغات وأخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص١٤-١٥.
٨. المصدر نفسه، ص١٥.
٩. خالد حنفي، منظمة التجارة العالمية، الانترنت: http/www.islamanline.net
١٠. المركز الثقافي الأردني، منظمة التجارة العالمية وريثة الـگـات، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان: ١٩٩٦، ص٣-٤.
11. World Trade organlzation, wto 2006, international Trade statics 2006.
12. Htpp//.www.wto.org/English/the wto e/

١٣. فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٢١-١٢٢.
١٤. المركز الثقافي الملكي الأردني، مصدر سابق، ص٥.
١٥. حميد لبجميلي، الآثار المتوقعة للگات عالمياً وعربياً، مجلة آفاق عربية العدد ٩ و١٠ السنة الحادية والعشرون، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٩٦، ص١٨.
١٦. حميد الجميلي، الأبعاد الاقتصادية والسياسية لفشل مؤتمر سياتل في إطلاق جولة الألفية للمفاوضات التجارية العالمية، مجلة قضايا سياسية، المجلد الأول، العدد الثاني، صيف ٢٠٠٠، كلية العلوم السياسية، جامعة صدام، بغداد، ٢٠٠٠، ص٣٤.
١٧. صلاح الدين حسن السيسي، قضايا اقتصادية معاصرة، ط١، مكتبة دار الآداب، الشارقة، . الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٨، ص١٣-١٦.
١٨. عادل محمد خليل، منظمة التجارة العالمية – الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية . الفكرية، الأهرام الاقتصادي، العدد ١٥٨٨، يونيو ١٩٩٩، ص٢٤-٢٥.
١٩. كريم محمد حمزة، اتفاقيات الگات وانعكاساتها الاجتماعية على الوطن العربي، مجلة . دراسات اجتماعية، العدد الثاني، السنة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٩، ص٢٦.
٢٠. إبراهيم العيسوي، الگات وأخواتها، مصدر سابق، ص٩١-٩٢.
٢١. حميد الجميلي، رؤية مستقبلية في الاقتصاد السياسي للگات عالمياً وعربياً، مجلة أم . المعارك، العدد ٣، مركز أبحاث أم المعارك بغداد، ١٩٩٥، ص١٠٢-١٠٣.
٢٢. هانس بيتر مارتن وهارالد شومان، مصدر سابق، ص٢٠٨.
٢٣. المصدر نفسه، ص٢٠٩.
٢٤. المصدر نفسه، ص٣٧٠.
٢٥. إبراهيم العيسوي، الگات وأخواتها، مصدر سابق، ص٤٥.
٢٦. لمزيد من المعلومات أنظر: محمد صالح تركي القريشي وزميله، مقدمة في الاقتصاد . الدولي، مديرية الكتب للطباعة والنشر في جامعة الموصل، بغداد، ١٩٩٠، ص١٠٣-١١٠.
٢٧. المصدر نفسه، ص ١١٤-١١٥.
٢٨. إبراهيم العيسوي، الگات وأخواتها، مصدر سابق، ص٤١-٤٢.

٢٩. التقرير السنوي للتنمية البشرية لسنة ٢٠٠٠، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٠، ص٨٢.
٣٠. جلال أمين، العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة أورغواي ١٧٩٨-١٩٩٨ مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٩٩، ص٥٥٥.
٣١. فرهنك جلال، التنمية الصناعية العربية، وسياسة الدول الصناعية حتى عام ٢٠٠٠،ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٩١، ص٥٩-٦١.
٣٢. محمد حمدي سالم، مصدر سابق، ص١١٢-١١٥.
٣٣. مي دمشقية سرحان، آفاق الأمن الغذائي العربي في ضوء المتغيرات العالمية في مجالي الإنتاج والتجارة، حلقة عمل السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي العربي في ظل محددات الموارد المائية والتجارة الدولية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، عام ١٩٩٦، المنظمة العربية للجنة الزراعة، الخرطوم، ١٩٩٧، ص١٤٨-١٥٢.
٣٤. وليام ر. ركلاين، الاحترار العالمي والزراعة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد ٤٥، العدد، ١، ٢٠٠٨، ص٢٣-٢٥.
٣٥. جلال أمين، مصدر سابق، ص١٧٠-١٧١.
٣٦. تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٠، مصدر سابق، ص٢٠٩.
٣٧. جلال أمين، مصدر سابق، ص١٧٨.
٣٨. تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٠، مصدر سابق، ص٢١٣.
٣٩. لمزيد من المعلومات أنظر: هانس بيتر مان وهارالدوشومان، مصدر سابق، ص٨٧-٩٥.
٤٠. جلال أمين، مصدر سابق، ص١٨٠-١٨١.
٤١. المصدر نفسه، ص١٨٢.
٤٢. هانس بيتر مان وهارالدوشومان، مصدر سابق، ص٢٥٣-٢٥٥.
٤٣. تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٠، مصدر سابق، ص٢١٩.
٤٤. بول كاشين وكاترين ساتيللو، إلى متى تدوم صدمة معدلات التبادل التجاري في أفريقيا... جنوب الصحراء، مجلة التمويل والتنمية، المجلد٣٧, العدد ٢، صندوق النقد الدولي،... النسخة العربية الصندوق العربي الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٠، ص٢٦-٢٧.
٤٥. موديز، هل انتهى عصر انفتاح اقتصاد دبي على الأسواق العالمية، مجلة الأوقات، العدد الثاني عشر، بغداد، ٢٠٠٩، ص٢٤-٢٥.

٤٦. المصدر نفسه، ص٢٥.
٤٧. براكاش لونغاني، الصلات التجارية بين الصين واقتصاديات شرق آسيا الأخرى، مجلة التمويل والتنمية، المجلد٣٧, العدد ٢، صندوق النقد الدولي، النسخة العربية الصندوق العربي الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٠، ص٣٤-٣٥.
٤٨. إبراهيم العيسوي، تقييم النظام الجديد للتجارة العالمية من منظور التنمية العربية، مصدر سابق، ص٢٨-٣١.

جدول (١)

الدول الأعضاء والمراقبين في منظمة التجارة العالمية مع تاريخ انضمامها لغاية تموز ٢٠٠٨.

ت	الدولة	تاريخ انضمامها	ت	الدولة	تاريخ انضمامها	ت	الدولة	تاريخ انضمامها	ت	الدولة	تاريخ انضمامها
١	الأرجنتين	١٩٩٥	٤٧	الهند	١٩٩٥	٩٣	سيرلانكا	١٩٩٥	١٣٩	جورجيا	٢٠٠٠
٢	استراليا	١٩٩٥	٤٨	اندنوسيا	١٩٩٥	٩٤	سورينام	١٩٩٥	١٤٠	الأردن	٢٠٠٠
٣	النمسا	١٩٩٥	٤٩	ايرلندا	١٩٩٥	٩٥	سوازيلاند	١٩٩٥	١٤١	عمان	٢٠٠٠
٤	البحرين	١٩٩٥	٥٠	إسرائيل	١٩٩٥	٩٦	السويد	١٩٩٥	١٤٢	الصين	٢٠٠١

٢٠٠١	لثوانيا	١٤٣	١٩٩٥	سويسرا	٩٧	١٩٩٥	ايطاليا	٥١	١٩٩٥	بنغلادش	٥
٢٠٠١	مولدونيا	١٤٤	١٩٩٥	تنزانيا	٩٨	١٩٩٥	جامايكا	٥٢	١٩٩٥	بربادوس	٦
٢٠٠٢	الصين تايبه	١٤٥	١٩٩٥	تايلند	٩٩	١٩٩٥	اليابان	٥٣	١٩٩٥	بلجيكيا	٧
٢٠٠٣	أرمينيا	١٤٦	١٩٩٥	توغو	١٠٠	١٩٩٥	كينيا	٥٤	١٩٩٥	بليز	٨
٢٠٠٣	مقدونيا	١٤٧	١٩٩٥	تونغا	١٠١	١٩٩٥	كوريا	٥٥	١٩٩٥	بوليفيا	٩
٢٠٠٤	كمبوديا	١٤٨	١٩٩٥	ترينداد وتبوغو	١٠٢	١٩٩٥	الكويت	٥٦	١٩٩٥	بوتسوانا	١٠
٢٠٠٤	نيبال	١٤٩	١٩٩٥	تونس	١٠٣	١٩٩٥	ليستو	٥٧	١٩٩٥	البرازيل	١١
٢٠٠٥	السعودية	١٥٠	١٩٩٥	تركيا	١٠٤	١٩٩٥	لكنشتاين	٥٨	١٩٩٥	بروناي دار السلام	١٢

٢٠٠٧	فيتنام	١٥١	١٩٩٥	أوغندا	١٠٥	١٩٩٥	لكسمبورغ	٥٩	١٩٩٥	بوركينو فاسو	١٣
٢٠٠٨	أوكرانيا	١٥٢	١٩٩٥	المملكة المتحدة	١٠٦	١٩٩٥	مكاو	٦٠	١٩٩٥	بوروندي	١٤
٢٠٠٨	كاب فارب	١٥٣	١٩٩٥	المتحدة	١٠٧	١٩٩٥	مدغشقر	٦١	١٩٩٥	الكامرون	١٥
	أفغانستان	١٥٤◆	١٩٩٥	ارغواي	١٠٨	١٩٩٥	ملاوي	٦٢	١٩٩٥	كندا	١٦
	الجزائر	١٥٥	١٩٩٥	فنزولا	١٠٩	١٩٩٥	ماليزيا	٦٣	١٩٩٥	إفريقيا الوسطى	١٧
	اندورا	١٥٦	١٩٩٥	زامبيا	١١٠	١٩٩٥	مالديف	٦٤	١٩٩٥	تشيلي	١٨
	أذربيجان	١٥٧	١٩٩٥	زيمبابوي	١١١	١٩٩٥	مالي	٦٥	١٩٩٥	كولومبيا	١٩

٢٠	كوستريكا	١٩٩٥	٤٠	٦٦	مالطة	١٩٩٥	١١٢	انتكوا وباربوبا	١٩٩٥	١٥٨	بهاماس
٢١	كوت دفوار	١٩٩٥	٤١	٦٧	موريتانيا	١٩٩٥	١١٣	ستان لوسان	١٩٩٥	١٥٩	بيلاروسيا
٢٢	كوبا	١٩٩٥	٤٢	٦٨	موريسوش	١٩٩٥	١١٤	ستان فينسنا	١٩٩٥	١٦٠	بوتان
٢٣	قبرص	١٩٩٥	٤٣	٦٩	المكسيك	١٩٩٥	١١٥	انغولا	١٩٩٦	١٦١	البوسنة والهرسك
٢٤	الجبك	١٩٩٥	٤٤	٧٠	المغرب	١٩٩٥	١١٦	بنين	١٩٩٦	١٦٢	أثيوبيا
٢٥	الدينمارك	١٩٩٥	٤٥	٧١	موزنبيق	١٩٩٥	١١٧	بلغاريا	١٩٩٦	١٦٣	الفاتيكان
٢٦	جيبوتي	١٩٩٥	٤٦	٧٢	ميينمار	١٩٩٥	١١٨	تشاد	١٩٩٦	١٦٤	إيران
٢٧	الدومينيك	١٩٩٥	٤٧	٧٣	ناميبيا	١٩٩٥	١١٩	الإكوادور	١٩٩٦	١٦٥	العراق

٢٨	الدومينيكان	١٩٩٥	٧٤	هولندا	١٩٩٥	١٢٠	فيجي	١٩٩٦	١٦٦	كازاخستان	
٢٩	مصر	١٩٩٥	٧٥	نيوزلندا	١٩٩٥	١٢١	غامبيا	١٩٩٦	١٦٧	لاو الديمقراطية	
٣٠	السلفادور	١٩٩٥	٧٦	نيكاراغوا	١٩٩٥	١٢٢	غرينداد	١٩٩٦	١٦٨	لبنان	
٣١	الأتحاد الاوربي	١٩٩٥	٧٧	النيجر	١٩٩٥	١٢٣	هايتي	١٩٩٦	١٦٩	ليبيريا	
٣٢	فنلندا	١٩٩٥	٧٨	نيجيريا	١٩٩٥	١٢٤	غينيا الجديدة	١٩٩٦	١٧٠	مونتغرو	
٣٣	فرنسا	١٩٩٥	٧٩	النرويج	١٩٩٥	١٢٥	قطر	١٩٩٦	١٧١	روسيا الاتحادية	
٣٤	الكابون	١٩٩٥	٨٠	باكستان	١٩٩٥	١٢٦	راوندا	١٩٩٦	١٧٢	سامو	

٣٥	ألمانيا	١٩٩٥	٨١	باراغواي	١٢٧	جزر السولومون	١٩٩٦	١٧٣	صربيا	
٣ ٦ ٠	غانا	١٩٩٥	٨٢	بيرو	١٢٨	العربية	١٩٩٦	١٧٤	سيشل	
٣ ٧ ٧	اليونان	١٩٩٥	٨٣	الفلبين	١٢٩	ستان كيت ونيفز	١٩٩٦	١٧٥	السودان	
٣ ٨ ٨	غواتيمالا	١٩٩٥	٨٤	بولندا	١٣٠	الكونغو	١٩٩٧	١٧٦	طاجكستان	
٣٩	غينيا	١٩٩٥	٨٥	البرتغال	١٣١	الكونغو الديمقراطية	١٩٩٧	١٧٧	أوزبكستان	
٤٠		١٩٩٥	٨٦	رومانيا	١٣٢	منغوليا	١٩٩٧	١٧٨	غينيا الاستوائية	
٤١	غينيا بيساو	١٩٩٥	٨٧	السنغال	١٣٣	بنما	١٩٩٧	١٧٩	ليبيا	

	اليمن	١٨٠	١٩٩٨	قرغيزيا	١٣٤	١٩٩٥	سيراليون	٨٨	١٩٩٥	غويانا	٤٢
	كوم وروس	١٨١	١٩٩٩	استونيا	١٣٥	١٩٩٥	سنغافورة	٨٩	١٩٩٥	هندوراس	٤٣
	ساوتوم وبرنسب	١٨٢	١٩٩٩	لاتفيا	١٣٦	١٩٩٥	سلوفاكيا	٩٠	١٩٩٥	هونك كونك	٤٤
	فانوتو	١٨٣	٢٠٠٠	ألبانيا	١٣٧	١٩٩٥	جنوب افريقيا	٩١	١٩٩٥	هنكاريا	٤٥
		١٨٤	٢٠٠٠	كرواتيا	١٣٨	١٩٩٥	اسبانيا	٩٢	١٩٩٥	أيسلندا	٤٦

(❖) الدول من تسلسل (١٥٤-١٨٥) هي دول بصفة مراقب.

المصدر نقلاً عن الموقع الالكتروني:

International Intergovernmental Organizations Granted Observer status to WTO